مجتمع

بقايا بشرية تكشف عن هجرة قديمة إلى أوروبا

كشف التسلسل الجيني لبقايا بشرية عمرها 45 ألف سنة عن هجرة لم تكن معروفة من قبل إلى أوروبا. وعثر على هذه البقايا البشرية داخل كهف في بلغاريا عام 2020، وبينها سنّ كاملة وأجزاء من عظام. وبيّن التسلسل الجيني أن الأفراد الذين تعود إليهم هذه البقايا أقرب إلى السكان الحاليين في شرق آسيا والأميركيتين مما هي إلى الأوروبيين. وأوضحت الدراسة التي نُشرت الأربعاء في مجلة «نيتشر» أن هذا الاكتشاف يُظهر وجود «هجرة بشرية حديثة إلى أوروبا لم تكن معروفة بعد» في التاريخ الوراثي للهجرات. (فرانس برس)

الأونروا ترحب باستئناف المساعدات الأميركية

رحبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أمس الخميس، بإعلان واشنطن استئناف مساعدتها للوكالة، مؤكدة أن هذه الخطوة تأتي في «لحظة حرجة» تتزامن مع مواجهة تحديات كوفيد-19. وعبّر المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في بيان عن امتنانه لاستئناف واشنطن دعم الوكالة المتوقف منذ 2018، مؤكداً أن «مساهمة الولايات المتحدة تأتي في لحظة حرجة، في وقت نواصل فيه مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا». وأكد التزام الوكالة «بحماية سلامة وصحة ومستقبل ملايين اللاجئين الذين تخدمهم». (فرانس برس)

قلق على الأعشاب البحرية

يفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأنّ النشاط البشري يساهم في تدمير ما يعادل مساحة ملعب كرة القدم من الأعشاب البحرية كل 30 دقيقة في مختلف أنحاء العالم. وهو أمر يدفع العلماء إلى التحرك بسرعة لرصد وتسجيل ما تبقى منها.

ويقول الخبير في مراقبة الأرض في جامعة «أكسفورد» جويليم رولاندز: «الجوانب المجهولة كثيرة، حتى أمور مثل حجم أعشاب البحر الموجودة». يضيف رولاندز، الذي يساعد حكومة السيشيل (دولة في أفريقيا تتواجد في المحيط الهندي) في رسم خريطة لأعشاب البحر لديها: «إذا نظرت إلى بيانات خرائط أعشاب البحر فستجد ثغرات هائلة».

وتفيد دراسات نشرت عام 2012 في مجلة «نيتشر جيوساينس» بأن الأعشاب البحرية تلعب دوراً كبيراً في تنظيم البيئة بالمحيطات، وتخزين ثاني أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض.

ويمكن للدول التي تسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية من خلال خفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، أن تحسب أعشابها البحرية وما تخزنه من كربون في خطوة أولى لاعتماد مقدار ما تخفضه من انبعاثات. ويشير أحدث حصر لأعشاب البحر في دراسة نشرت عام 2009، ضمن تقارير الأكاديمية الوطنية للعلوم، إلى أنه يعتقد أن غابات أعشاب البحر تنكمش بنحو سبعة في المائة سنوياً على مستوى العالم كانت متاحة آنذاك. أما المناطق التي حظيت بدراسات أوفى، فتبرهن على الضرر الذي يمكن أن يحدثه النشاط البشري.

(رويترز)

(جوناس غراتسر/ Getty)

تعليق العام الدراسي في سورية

ريان محمد

تشعر عائلات العديد من الطلاب السوريين في مرحلة التعليم الأساسي بالقلق على مستقبل أبنائها، في ظل قرار وزارة التربية التابعة للنظام، إنهاء الفصل الدراسي للتعليم الأساسي، وتعليق دوام الحلقة الثانية لحين تقديم الامتحانات نهاية الشهر الجاري، جراء ازدياد الفاقد التعليمي (الغيابات) إضافة إلى طول فترة الانقطاع عن الدراسة.

وتحول الفاقد التعليمي إلى تهديد لمستقبل الطلاب، بحسب أم قتيبة العيد، التي قالت في حديثها لـ «العربي الجديد»: «يُعتبر ابني من الطلاب المجتهدين، لكن بسبب الإجازة الطويلة العام الماضي، يجد هذا العام صعوبة في فهم العديد من دروسه، وخصوصاً المواد العلمية، مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء، ما أثر بمستواه الأكاديمي، إذ بدأ بالتراجع جراء تراكم الدروس، في حين أنّ بعض الأساتذة لا يقدرون الوضع، والطلاب لم يحصلوا على قسم كبير من مناهجهم».

وأضافت: «لا يمكننا تكرار مشكلة العام الماضي، نتيجة إهمال ما سقط من المنهاج، لذا سجلت ابني في معهد خاص، حتى يتمكن من إنهاء منهجه الدراسي، بالرغم من التكلفة المادية المرتفعة، المترافقة مع أسوأ واقع اقتصادي تشهده البلاد».

بدوره، اعتبر أبو جمال القنواتي (42 عاماً)، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ «النظام يسنّ القرارات دون درس تأثيرها في الطلاب. قد نكون الدولة الوحيدة في العالم التي حذفت وحدات دراسية من مناهجها التعليمية. وبرغم تأثر معظم دول العالم بجائحة كورونا، إلا أنها وجدت سبلاً أخرى للتعليم، أكان عبر التعليم المدمج، أم عن بعد، أم تخصيص برنامج لتعويض ما فات التلاميذ. لكن في سورية، ما حُكي عن برنامج تعويض الفاقد للعام الماضي، لم يطبق بجدية، ليفقد الطلاب حماستهم للدراسة».

بدوره، اعتبر الأستاذ في المرحلة الأساسية، إبراهيم م. (35 عاماً)، أنّ قرارات الحكومة تتخبط بشكل واضح، فقبل قرار إغلاق المدارس، كان حديث وزير التربية، دارم طباع، عن استمرار العملية التعليمية، ودون أي مقدمات تصدر قرارات معاكسة، مشيراً إلى أنّ «الوزارة كانت مصرة على إكمال العام الدراسي في ذروة انتشار فيروس كورونا».

وبحسب إبراهيم، الطلاب هم من يدفعون الضريبة الأكبر، جراء تلك الإجراءات، وقد «لاحظنا خلال العام الدراسي الفائت تراجع مستويات طلابنا عن الأعوام السابقة، بسبب التخبط الدائم بين فتح المدارس وعدمها». ولفت إلى أنّ «تعويض الفاقد بحاجة إلى دروس صيفية، عبر برامج خاصة. أما اليوم، فالمنهج المدرسي لا يسمح لنا بتعويض الطلاب ما فاتهم». وأرجع إبراهيم إغلاق المدارس إلى أزمة المحروقات الخانقة التي تعيشها سورية، لا إلى أزمة كورونا، إذ تعطلت غالبية وسائل النقل، فيما ارتفعت أجرة النقل العام، فأصبح الوصول إلى المدرسة مكلفاً مادياً، على الطلاب والكادر التعليمي.

من جانبه، قال صاحب إحدى حضانات الأطفال في دمشق، علاء إسماعيل، إنّ «الوضع الاقتصادي لا يسمح لنا بإغلاق المنشآت التعليمية أو الاقتصادية، وبقرارات كهذه ستفقد عائلات كثيرة مصدر رزقها، فالمسألة لا تتعلق بفيروس كورونا، خصوصاً بعد تراجع الموجة الأخيرة من الوباء، ومع تحسن الوضع الصحي في البلاد تُعلّق الدروس».

وأرجع إسماعيل تعليق الدراسة إلى أزمة المحروقات «فالنظام يريد تغطية عجزه بتأمين الوقود بفيروس كورونا، إذ كان الأفضل تأمين الوقود، لأن البلاد في حالة انهيار تامة، بينما عجلة الاقتصاد تكاد تتوقف، وأبرز وجوهها شلل قطاع النقل، وارتفاع أسعاره خلال الأيام الأخيرة».

يشار إلى أن وزارة التربية كانت قد أعلنت إنهاء دوام مرحلة رياض الأطفال وصفوف مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول حتى الرابع الأساسي بدءاً من يوم الاثنين الفائت، مع اعتماد نتائج الفصل الدراسي الأول مع أعمال الفصل الدراسي الثاني (المذاكرات والشفهي) معياراً للنجاح أو الرسوب. كذلك علقت دوام صفوف مرحلة التعليم الأساسي من الصف الخامس حتى الثامن الأساسي من التاريخ نفسه، على أن تجري امتحاناتهم خلال الفترة من 25 حتى 29 إبريل / نيسان 2021.

وفي ما يخص الصفوف الأخرى، قررت الوزارة استمرار دوام طلاب الصف التاسع الأساسي والمرحلة الثانوية في جميع فروعها وفق الخطة الدراسية، على أن تُجرى الامتحانات الانتقالية لصفي الأول والثاني الثانوي بمختلف الفروع خلال الفترة من 25 حتى 29 إبريل/ نيسان.

نقص في المواد

يقول علاء إسماعيل، وهو صاحب حضانة في دمشق، إن «المشكلة الكبيرة تقع على عاتق الأطفال الذين يتحضرون لدخول المدرسة، إذ سيواجهون نقصاً في المواد، ما سيعرضهم لمشاكل كثيرة، وغالباً لن يجدوا من يساعدهم على تجاوز مشكلتهم، والأمثلة كثيرة في تعويض الفاقد في العام الماضي».

تحقيق

موت عشوائي

عراقيون يقتلهم الرصاص الطائش

يتيح القانون العراقي لكل أسرة حيازة سلاح خفيف مرخص، لكن كثيرا من الأسر تمتلك أسلحة مختلفة، ما يجعل إطلاق الرصاص في المناسبات ظاهرة منتشرة

بغداد ـ **كرم سعدي**

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، بلغ عدد ضحايا إطلاق النار العشوائي خلال المناسبات الاجتماعية العراقية، مثل الزواج والعزاء والختان، أو الاشتباكات العشائرية، 19 عراقياً، وأصيب عشرات آخرون، وتصدرت بغداد وميسان والمثنى والبصرة قائمة المدن في عدد الضحايا، وفقا لأرقام حصلت عليها «العربي الجديد».

يؤكد مسؤول في وزارة الصحة العراقية لـ«العربي الجديد»، أن ظاهرة إطلاق النار في المناسبات وطقوس الفصول العشائرية باتت تكلف العراق خسائر بشرية شهرياً، وأن الحكومة عاجزة عن تنفيذ وعودها بحصر السلاح، أو منع هذه الممارسات التي باتت أخيراً تشمل إطلاق النار احتفالاً بفوز فريق رياضي، وليس الأمر قاصراً على الفرق العراقية، بل يطاول فرقا أجنبية أيضاً.

ولفت المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أن «سقوط ضحايا بالرصاص العشوائي بات أمراً متكرراً، والمستشفيات تستقبل مصابين بشكل دائم، وكانهم يحتفلون بقتل الآخرين بالرصاص الحي في الشوارع، أو كأن الاحتفالات لا تصلح من دون إطلاق الرصاص في الهواء».

وفي مؤشر على استفحال الظاهرة، انتشر مؤخراً، مقطع فيديو يظهر إطلاق شخص خلال مناسبة اجتماعية مقذوفاً من طراز RG7 المضاد للدروع، وهو نوع من المقذوفات لا يفترض أن يكون متوفراً لدى المواطنين العاديين، والرائج شعبياً هو استعمال بندقية «الكلاشنكوف» الشهيرة في إطلاق النار، وأنواع أخرى من الأسلحة غالبيتها روسية الصنع.

ويحمّل حقوقيون عراقيون السلطات الأمنية مسؤولية استفحال ظاهرة الرصاص العشوائي، ويؤكدون أن السلطات لا تقوم بتفعيل القوانين الخاصة بحظر استعمال الأسلحة داخل الأحياء السكنية. يقول القانوني العراقي كاظم السامرائي، لـ«العربي الجديد»، إن «القانون العراقي القائم يعاقب المخالفين بالسجن حتى 3 سنوات، وفي حال تسبب في وقوع ضحايا قد تصل العقوبة إلى 15 عاماً، لكنه لا يتم تفعيل القانون، وبعض الأشخاص لا تستطيع الجهات الأمنية القبض عليهم لكونهم ينتمون إلى مليشيات أو عشائر، والمناسبات العشائرية يتكرر فيها إطلاق الرصاص بشكل مكثف، وتنكر العشيرة دائماً معرفة الفاعل».

ورغم أن العديد من هذه الظواهر يتم تصويرها في مقاطع فيديو، وتداولها بشكل واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي كنوع من التباهي، لكن السامرائي يؤكد أن «بعضها يجري إهماله لعدم قدرة الجهات الأمنية على تنفيذ المهمة لكون الفاعلين تحميهم إما العشيرة أو المليشيا».

ويعتبر البعض أن سكان المدن أكثر التزاماً بالقانون، وابتعاداً عن الانغماس في ظاهرة إطلاق الرصاص العشوائي مقارنة بسكان القرى والأرياف، لكن الواقع يؤكد أن عدد الضحايا في المدن ليس أقل من ضحايا القرى.

وانتشر مؤخراً، مقطع مصور لنزاع عشائري داخل مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد، ويظهر فيه عشرات الأشخاص المدججين بالسلاح الآلي، وهم يطلقون الرصاص بكثافة خلال توجههم ناحية منطقة يسكنها خصومهم من قبيلة أخرى تسكن في ذات المنطقة، بينما مركبة تابعة للشرطة تقف في ذات الشارع، وينظر أفراد الأمن داخلها إلى ما يجري أمامهم من دون أن يحركوا ساكناً.

ويقول نقيب الشرطة، علي المالكي، لـ«العربي الجديد»، إن «بعض هذه الحالات لا يمكن مجابهتها، لأسباب أهمها أن الأشخاص المخالفين ينتمون لمليشيا نفوذها أكبر من نفوذ القوات الأمنية، فضلاً عن انتشار السلاح لدى السكان، ما يجعل من أي عملية مداهمة مصدر خطر على القوات الأمنية إن لم تكن مجهزة بقوة كبيرة».

وفق القانون العراقي، بإمكان كل أسرة الاحتفاظ بقطعة سلاح خفيفة، على أن تكون مرخصة، لكن تبعاً للتقاليد، يحتفظ العراقيون بالعديد من الأسلحة المختلفة داخل المنازل، ولا يتوقف الأمر على الأسلحة الخفيفة عادة، بل تمتلك بعض الأسر أسلحة ثقيلة أيضاً.

ويضيف النقيب المالكي، أن «صعوبة متابعة الظاهرة للتحكم فيها أمنياً سببها الإسناد العشائري. دور العشيرة يحسب حسابه لما تملكه من ثقل، خاصة وأن جميع العشائر مسلحة، وأغلبها لديها ارتباطات بشخصيات حكومية، أو مليشيا نافذة، ما يجعل من ملاحقة أفرادها أمنياً مهمة فاشلة، وخطيرة أحياناً على القوات الأمنية».

بدوره، يقول عضو مجلس شيوخ عشائر بغداد، الشيخ أحمد العكيدي، لـ«العربي الجديد»، إن «جميع شيوخ القبائل ضد ظاهرة إطلاق النار العشوائي في المناسبات المختلفة، ورجال الدين من مختلف الطوائف أفتوا مرات عدة بحرمتها. لكن لا يزال هناك عدم التزام، والسبب يرجع دائما إلى النزعة العشائرية، والتعصب القبلي السائد، والعادات المتوارثة، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى كثيرين، وكلها تسهم في بقاء الظاهرة التي يمكن السيطرة عليها في الأعراس وتشييع الجنائز، وليس في التقاليد المتوارثة مثل الدكة العشائرية».

ولا يستغرب العراقيون سماع أصوات الرصاص في داخل المدن بعد أن باتت أمراً مألوفاً، بل إن كثيرين يتحينون الفرصة لأي مناسبة لممارسة إطلاق الرصاص، ويقول كثيرون إنهم يهوون القيام بذلك، ومن بينهم حيدر الكعبي، الذي يحرص على أن تكون بندقيته «جاهزة باستمرار».

ويقول الكعبي لـ«العربي الجديد»، إن «رمي النار تقليد شعبي متوارث، ومن الصعب القضاء عليه لأنه متأصل في الشخصية العربية العشائرية»، ورغم اعترافه بأن الظاهرة تتسبب في الأذى للناس، وأنه أحياناً يقع أحد أفراد أسرته ضحية، لكنه يؤكد أنها «عادة محببة بالنسبة لي، ولا أستطيع تركها».

ويؤكد عراقيون أنهم يحتاطون قدر الإمكان لتفادي الإصابة بالعيارات النارية العشوائية في أي وقت. ويقول نزار عيسى، وهو موظف في وزارة الكهرباء، لـ«العربي الجديد»، إنه «من الأسلم للإنسان ألا يخرج من داره إلا للضرورة، وفي حال خروجه عليه الحذر. لكن كيف نفعل ذلك؟ شخصياً أحاول اتقاء الرصاص العشوائي عبر السير بمحاذاة الأسيجة والجدران والأبنية، لكن الأمر صعب في كثير من الأحيان».

أما زوجته أنوار الطائي، وهي موظفة أيضاً، فتقول لـ«العربي الجديد»، إنها تخشى على أولادها الذين يذهبون باستمرار للعب الكرة مع أصدقائهم، كما تعتمد عليهم في شراء الاحتياجات المنزلية، مبينة أنهم «أهداف سهلة للرصاصات الطائشة».

> يروج البعض أن إطلاق الرصاص العشوائي بالمدن أقل منه بالقرى، لكن أعداد الضحايا متقاربة

الدكة العشائرية

تنتشر «الدكة العشائرية» في أنحاء العراق، وخصوصا بين عشائر وسط وجنوب البلاد، وخلالها يهجم أفراد العشيرة المسلحون على منازل خصومهم وسط إطلاق الرصاص العشوائي في الهواء على مسافة قريبة من أسطح المنازل، وتعتبر رسالة تهديد متوارثة لكي يفي شخص من تلك العشيرة بما يطلبونه من دية سيف أقرارها في جلسة عشائرية.

مسلحون خلال جنازة في البصرة (حيدر محمد علي/ فرانس برس)

أكاديميا

تعليم النخبة وتعليم الفقراء

زهير هواري

لا شك أن العديد من مدارس أبناء النخبة كانت مؤهلة مباشرة للتعليم الرقمي، فقد تعود التلامذة والطلاب على شروحات كان الكومبيوتر أحد أركانها. وكان يتم استحضار مواد من المواقع وعرضها عليهم، أو تكليفهم بإعداد مشاريع دروس وأبحاث، سواء أكانت أدبية أم علمية. والأهم أن هؤلاء، وذويهم وأساتذتهم كانوا على ألفة مع هذه الأجهزة، الفارق يتمثل في أن ما كانوا يحصلون عليه صفياً بات منزلياً.

ما ينطبق على مثل هذه المدارس ينطبق هو الآخر على الجامعات والمعاهد في القطاع الخاص الباهظة الأقساط. أما السواد الأعظم من المدارس والجامعات فقد وقعت عليه عملية إقفال المؤسسات وقوع الصاعقة، لأسباب متعددة بعضها له علاقة بما سبق وتعوده، وبعضه الآخر له علاقة بالمستوى العلمي للأهل والبقاء، في البيت والجلوس لساعات أمام جهاز التلفاز أو الحاسوب. وبذلك صارت للبيت وظيفة المدرسة وهو ما لم يألفوه.

في معظم الدول العربية، كانت هذه المرة الأولى التي يضطر فيها العديد من الجهات التعليمية للتحول المفاجئ لنمط تعليمي جديد لم يتم التمهيد له قبلاً. واللافت أن مثل هذا الوضع لم يتم التحضير له، لا على مستوى الأهل، ولا على صعيد البرامج والأساتذة والمعلمين والطلاب الذين عانوا من الإحباط والقلق والتوتر والخوف من فشل التجربة، وبالتالي تحملهم مسؤولية ذلك.

ولعل أول التحديات تمثل في غياب إدراك واقعي لطبيعة التعلم عن بُعد، الذي يتطلب دوراً محورياً للأهل في انتظام وانضباط هذه العملية، إذ ليس من اليسير أن يتخذ الأب أو الأم وضعية المدرس «المساعد» في المنزل الذي أصبحت له وظيفة تعليمية. فقد جرت العادة أن يتولى المعلمون في المدارس شرح الدروس وتكليف طلابهم بمراجعتها في المنزل بمساعدة الأهل أو من دونها حتى. التواجد على مسافة من الأستاذ، والابتعاد عن الصفوف الدراسية جعلا المهام المدرسية مسؤولية عائلية بعد أن أصبح البيت هو المدرسة.

يمكن الحكم بالإجمال على هذا التحوّل ووصمه بالقصور عن أداء الدور المطلوب منه، وهو ما بات يدركه الأهل الذين باتوا يعتبرون التعليم عن بُعد «أفضل من لا شيء»، بالنظر إلى فقدان مقوماته، سواء على صعيد معظم المعلمين أو هم أنفسهم، أو البنية التحتية بالنسبة للملايين الأسر التي لم تألف الإنترنت وأجهزة الحاسوب في حياتها اليومية.

والواقع أنه مهما بلغ التطور، لا غنى عن التعليم النظامي، وما زال دور المدرسة والجامعة مطلوباً. إلا أن وباء كورونا فرض على كل دولة أن تنشئ نظاماً تعليمياً إلكترونياً كأداة مساعدة دون أن تنجح في وضع الخطط اللازمة لتنمية المهارات والمعارف الإلكترونية لدى المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والأهل.

(باحث وأكاديمي)

كيف اختبرت أمهات تجربة الحجر بسبب كورونا؟

يلعب اطفالها في الحديقة بينما تعمل (أورنزو بالزولو/ Getty)

«الأمر صعب للغاية، ولا يمكنني وصفه».

«لقد انهكتُ تماماً».

«يبدو الأمر وكأنه مؤامرة كبرى ضد الأمهات».

«إنه تعذيب مطلق. أشعر بفقدان الأمل». (عبارات قالتها أمهات في إشارة إلى تأثير الإغلاق عليهن نتيجة تفشي كورونا).

كتبت الناشطة الحقوقية والنسوية البريطانية ناتاشا والتر، في صحيفة «الغارديان» البريطانية، مقالاً عن معاناة الأمهات خلال الجائحة، وهذا بعض مما جاء فيه: تحدثتُ إلى كثير من الأمهات في ظروف مختلفة. أمهات يدرن أعمالاً. أمهات يتولين مناصب أساسية. أمهات يعملن في إطار عقود. أمهات يعشن في غرفة واحدة مع أطفالهن. أمهات يعشن في منازل من أربع غرف نوم. مع ذلك، هناك أوجه تشابه كبيرة في كيفية وصفهن الأشهر الـ 12 الماضية. ما زلت أسمع عن شعور بعضهن بالذنب، والغضب، والظلم، وأن لا أحد يستمع إليهن.

وقد شعرت مثلهن على الرغم من أنني واحدة من أكثر الأمهات حظاً. لديّ طفل واحد فقط ما زال في المدرسة، ولدي شريك داعم. العديد من الأمهات اللواتي أعرفهن تضررن بشدة من آثار الإغلاق نتيجة لتفشي كورونا. جوليا مارغو تملك شركة وهي أم عزباء لثلاثة أطفال (4 و9 و12 عاماً). قبل تفشي الوباء، كانت تعمل بسلاسة تامة، وكان كل شيء منظماً بالنسبة لأطفالها ما بين المدرسة والحضانة ومساعدة والديها الذين يعيشان في مكان قريب منها، إلا أن الوباء دمر كل شيء. تقول: «أنا الآن أدير شركة عالمية، وأنا الآن مقدمة الرعاية، والمعلمة الوحيدة، والمسؤولة عن تأمين الحياة الاجتماعية لثلاثة أطفال. هذا حمل ثقيل».

طلبتُ من جوليا أن تصف لي يوماً من أيامها منذ بدء الإغلاق. تقول: «أستيقظ عند الساعة السابعة صباحاً لأجهز لهم كل شيء. يرتدون ملابسهم وأتأكد من أنهم قادرون على استخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم أو تلك اللوحية، وأتناول طعام الفطور معهم. وبينما أفعل ذلك، أكون قد بدأت العمل بالفعل من خلال الرد على الاتصالات وقراءة رسائل البريد الإلكتروني والرد عليها. وحين ينشغلون بالدراسة، أجري اجتماعاتي عبر تطبيق زوم. أدركت منذ يومين أنني توقفت عن تناول الغداء. وبمجرد أن ينامون، أتابع العمل حتى الثانية صباحاً».

عانت كل امرأة من هذا الوباء على طريقتها. لكن ما لم نعترف بالأرضية المشتركة بين العديد من النساء، فلن نتمكن أبداً من بناء مجتمع أكثر مساواة مع انحسار الوباء.

(ربى أبو عمو)

الكويت: اعتراض على عودة الاختبارات الورقية

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أذى قرار وزارة التربية الكويتية، القاضي بإجراء اختبارات شهادة الثانوية العامة ورقياً وإلزام التلاميذ بالحضور إلى المدارس للخضوع لها، إلى اعتراض نوّاب في مجلس الأمة، بالإضافة إلى تلاميذ وأولياء أمورهم وعدد من النقابات التعليمية، في مقدّمتها جمعية المعلمين الكويتية التي رأت أنّ هذا القرار يضرّ بالتلاميذ الذين لم يتابعوا تعليمهم على المقاعد الدراسية. وكانت وزارة التربية الكويتية قد لفتت إلى أنّ نسب النجاح المرتفعة المسجلة في خلال التعليم عن بعد كبيرة جداً ولا تتناسب مع النسب الطبيعية، إذ بلغت نسبة تلاميذ الصف الثاني عشر الحاصلين على «امتياز» 94 في المائة في الفصل الدراسي الأول، في حين بلغت نسبة النجاح 100 في المائة. وأعادت الوزارة ذلك إلى انتشار الغش في حصص التعليم الذاتي وانعدام إمكانية ضبط الفصل الدراسي في أثناء الدراسة «أونلاين».

ووضعت وزارة التربية خطة لامتحانات الثانوية العامة، شملت التباعد الاجتماعي وإلزام المدرسين والتلاميذ بوضع الكمامات، بالإضافة إلى تزويد أكبر عدد ممكن من المدرّسين باللقاحات، إلى جانب تحديد عدد التلاميذ في كلّ مدرسة بـ160 تلميذاً بدلاً من 500، علماً أنّ الوزارة سوف تستخدم مباني المدارس المتوسطة والابتدائية لإجراء الامتحانات الخاصة بالثانوية العامة، نظراً إلى أنّها خالية من أيّ نشاط في الفترة الحالية.

وأستغرب النائب في مجلس الأمة فايز غنام الجمهور إصرار وزارة التربية على عقد الاختبارات الورقية في ظل تأكيد الأطباء ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا الجديد، كذلك بين الشباب، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «لا يمكن إجراء اختبارات ورقية في ظل خطورة الوضع الصحي. فالأمر ينطوي على خطورة هائلة على التلاميذ، وسوف نحاسب وزير التربية (علي المضف) قانونياً وسياسياً إن استمرّ في ذلك، لأنّنا نخاف على أبنائنا التلاميذ». من جهته، وجّه النائب أحمد مطيع العازمي حزمة من الأسئلة إلى وزير التربية علي المضف، تضمنت سؤالاً عن موافقات وزارة الصحة والسلطات الصحية على قرارات عودة التلاميذ إلى المدارس وإجراء اختبارات ورقية للثانوية العامة، وسؤالاً آخر عن آليات هذه الموافقة، وثالثاً عن الضمانات المقدّمة من وزارة التربية بعدم تفشي الفيروس بين الأهالي والهيئة التعليمية، ثمّ نقله إلى الأهالي وأفراد العائلات.

وفي الإطار نفسه، أحتجّ تلاميذ من الثانوية العامة في ساحة الإرادة أمام مجلس الأمة الكويتي مطالبين بوقف الاختبارات الورقية. لكنّ السلطات الأمنية فضّت التجمّع وتمّ استدعاء عدد من هؤلاء ومطالبتهم بتوقيع تعهدات بعدم تكرار احتجاجات مماثلة، بناء على قرارات منع التجمّعات في ظلّ الإجراءات الصحية المشددة لمواجهة فيروس كورونا الجديد. سلمان الظفيري، واحد من التلاميذ المشاركين في التحرّك أمام مجلس الأمة، يقول لـ«العربي الجديد»: «لا يمكن لوزارة التربية أن تقوم بالتضحية بصحة التلاميذ وأهاليهم من أجل تأكيد وجهة نظرها حول موضوع الاختبارات الورقية، لأنّ نسبة النجاح كبيرة في تلك التي تُقام عن بعد». أضاف أنّ «الحل المثالي هو في تشديد الرقابة على التلاميذ والتلميذات في أثناء الاختبارات عن بعد، من دون مخاطرة بصحة الآلاف، خصوصاً أنّنا عرضنا دراسات أعدّها أطباء كويتيون تؤكد أنّ العودة إلى التعليم في الوقت الحالي يتعارض مع قرارات وزارة الصحة. ونحن نستغرب موافقة وزارة الصحة على قرارات وزارة التربية». أمّا سعود السهو، وهو مدرّس في المرحلة الثانوية، فيطالب وزارة التربية بالتأني في مسألة الاختبارات الورقية، قائلاً لـ«العربي الجديد» إنّ «أطقم الهيئة التعليمية لم تتلقّ اللقاحات (المضادة لكوفيد-19) بعد، كذلك الحظر قائم على التجمعات في المطاعم والمقاهي والمساجد وأماكن العبادة الأخرى، فلماذا تصرّ الوزارة على إجراء الامتحانات في ظلّ الموجة الجديدة المتصاعدة من فيروس كورونا، علماً أنّ في بيوتنا أقرباءً من كبار السنّ قد يتأثرون بالعدوى بسرعة شديدة، وهو ما قد يؤدّي إلى ما لا تُحمد عقباه».

في سياق متصل، أفادت جمعية المعلمين الكويتية، في بيان لها، بأنّ «قضية الاختبارات الورقية كانت وما زالت مثار جدال وسجال واسعين، وتشكل هاجساً مقلقاً على أهل الميدان والتلاميذ وأولياء الأمور، وستبقى مرهونة باعتبارات مفصلية عديدة، وقد تكون صعبة ومتشعبة في الوقت الحالي، من أبرزها مدى القدرة على توفير الضمانات والاحترازات الصحية التي تؤمّن الحماية الكاملة لأبنائنا التلاميذ والأسر التعليمية ولجان التصحيح والكونترول، ومدى جاهزيتها في ظل الإمكانات المتوافرة، إلى جانب الحاجة الماسة إلى وجود خطة واضحة لآلية الاختبارات تتوافق مع الاحتياجات والمعطيات كافة، وتمنح التلاميذ القدرة الكاملة على التأقلم والتكيف والقبول، للاستعداد لخوض هذه الاختبارات من دون أي ضغوط نفسية أو وقتية عليهم وعلى أولياء الأمور وعلى لجان التصحيح والكونترول». أضافت في بيانها نفسه أنّ «موقف الجمعية من هذه القضية كان وسيبقى واضحاً، إذ كان من المفترض على وزارة التربية أن تأخذ في الاعتبار تطبيق نظام التعليم المدمج قبل اعتماد الاختبارات الورقية، لكونه النموذج الأفضل لمثل الظروف الحالية والاستثنائية التي نمر بها مع أزمة كورونا، وسيتيح الفرصة لتطبيق الاختبارات الورقية بشكل ممكن ومقبول مع تطبيق الاشتراطات الصحية».

> الوزارة متهمة بالتضحية بصحة التلاميذ وأهاليهم ومدرّسيهم

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

ما زال التعليم عن بعد مطلوبا في الكويت (ياسر الزيات/ فرانس برس)

النظام الصحي السوداني شبه عاجز

خلال موجتي الجائحة الأولى والثانية، لم يسجل السودان إصابات أو وفيات كبيرة، لكن الأمر مختلف مع الموجة الثالثة، مع تجاوز إجمالي الإصابات 31 ألفاً، من بينهم أكثر من ألفي وفاة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تزيد هشاشة النظام الصحي مخاوف السودانيين من مخاطر الموجة الثالثة لفيروس كورونا، والتي تسببت في زيادة أعداد الإصابات والوفيات خلال الأسابيع الأخيرة.

ورفعت السلطات المحلية في ولايتي الخرطوم والجزيرة، إلى اللجنة العليا للطوارئ الصحية توصية بتطبيق إغلاق جزئي بعد اكتشاف إصابات بين التلاميذ والمعلمين، لكن اللجنة اكتفت بفرض إجراءات من بينها ارتداء الكمامة والتعقيم والتباعد الاجتماعي في المؤسسات، والمدارس، ووسائل النقل العامة، وأماكن التجمعات.

وكشفت جولة لـ«العربي الجديد»، داخل عدد من مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، وعدد من شوارع العاصمة الخرطوم، عن تجاهل غالبية المواطنين لتلك القيود. ويعاني النظام الصحي السوداني من عدم القدرة على استقبال جميع المصابين، ولا يوجد في ولاية الخرطوم على سبيل المثال، سوى 138 سريراً داخل 3 مراكز للعزل، والأوضاع أسوأ في بقية الولايات. وتسعى السلطات إلى إنشاء مراكز جديدة، وتوسعة وتطوير المستشفيات القائمة، ومنها مستشفى السلاح الطبي بمدينة أم درمان، ومستشفى بحري، ومستشفى سوبا. كما تواجه المستشفيات مشكلات في توفر الأدوية، ونقص الأوكسجين، بالإضافة إلى نقص أعداد الأطباء والكوادر الطبية نظراً إلى الرواتب الزهيدة وبيئة العمل الطاردة.

وحصل السودان على نحو مليون جرعة لقاح حتى الآن، من بينها 828 ألف جرعة عبر مبادرة «كوفاكس» التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية، و250 ألف جرعة من الحكومة الصينية، وخصصت كلها لتطعيم الكوادر الطبية وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

وتتوقع مديرة تعزيز الصحة بولاية الخرطوم، الطبيبة هبة حسين، تداعيات سيئة للموجة الثالثة، خاصة في ظل إنكار كثير من السودانيين لوجود الفيروس، مشيرةً إلى أن السلالات الجديدة أكثر شراسة، وأخطر من ناحية الأعراض، مع عدم تولد مناعة في جسم الإنسان على المدى الطويل، ما يؤشر إلى احتمال إصابة الشخص بـ«كوفيد-19» أكثر من مرة. تضيف حسين لـ«العربي الجديد»، عبر الهاتف من فراش إصابتها بكورونا، أن «الوضع الحالي سيئ جداً، والأرقام التي تعلنها وزارة الصحة لا تغطي الواقع كاملاً لعدم تبليغ كثيرين المصابين، أو اكتفائهم بأخذ العلاج في المنزل، مع ضعف الإمكانات»، مستشهدة بعدم وصول فرق وزارة الصحة إليها إلا بعد 3 أيام من تبليغها.

يتفق الطبيب وليد محمد سليمان، مع ما ذهبت إليه الطبيبة هبة حسين، لافتاً إلى أن «السودان قد يشهد كارثة حقيقية نتيجة الموجة الثالثة». وأوضح لـ«العربي الجديد»، أن «السلطات الصحية لم تقم بأسهل مهمة في الحرب ضد كورونا، وهي تكثيف حملات التوعية، خاصة بين المواطنين الذين يتجاهلون إجراءات وتدابير الوقاية، ويحدث ذلك داخل المؤسسات الحكومية التي أحاول اتقاء الفيروس العشوائي عبر السير بمحاذاة الأسيجة والجدران والأبنية، لكن الأمر صعب في كثير من الأحيان».

أما زوجته أنوار الطائي، وهي موظفة أيضاً، فتقول لـ«العربي الجديد»، إنها تخشى على أولادها الذين يذهبون باستمرار للعب الكرة مع أصدقائهم، كما تعتمد عليهم في شراء الاحتياجات المنزلية، مبينة أنهم «أهداف سهلة للرصاصات الطائشة».

> تواجه المستشفيات مشكلات في توفر الأدوية ونقص في الكوادر الطبية

مستشفيات السودان تعاني بسبب كورونا (عبد المنعم عيسى/ Getty)

محلول «بانادول» الذي يستخدم في تخفيف الام كوفيد-19، والذي تبحث عنه أسر المرضى في الصيدليات الخاصة، ويباع بأسعار تصل إلى 6 آلاف جنيه سوداني (نحو 16 دولاراً)، و يحتاجه المصاب 3 مرات على الأقل يومياً، فضلاً عن اختفاء المحاليل الوريدية العادية، وارتفاع سعرها إلى نحو 300 جنيه (دولار واحد تقريباً). ويحذر طه من أن يؤدي نقص الدواء إلى زيادة حالات الوفاة، أو مشكلات صحية للمرضى، محملاً المسؤولية لوزارة الصحة التي «لم تفعل شيئاً ملموساً لمواجهة الموجة الثالثة، والقرارات الحكومية الخاصة بالتدابير الاحترازية لا يتم تطبيقها بصرامة».

وفي مؤتمر صحافي سابق، راهن وزير الصحة، عمر النجيب، على ارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي كوسيلة ناجعة لتجنب زيادة الإصابات، مبيناً أن الوزارة أوصت بتخفيض عدد العاملين في الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة إلى أقل عدد ممكن، وإعفاء كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة من الحضور، وتوزيع الكمامات مجاناً في المدارس.

وأشار النجيب إلى المرحلة الأولى من التطعيم التي استهدفت الأطباء والكوادر الطبية وكبار السن عبر 47 مركزاً بولاية الخرطوم، ثم توجه فرق التطعيم إلى ولاية الجزيرة المتاخمة، باعتبارها ثاني أكبر ولاية من حيث انتشار الوباء بعد العاصمة، لتشمل الحملة لاحقا ولايات البحر الأحمر وشمال دارفور، نافياً وجود أي اتجاه في الوقت الراهن لفرض الإغلاق التام أو الجزئي، أو تعليق الدراسة في المدارس والجامعات.